مفهوم المواطنة

نظرة تاريخية

خالد زيادة(*)

تمرُّ البلادُ العربيَّة منذُ ستِّ سنواتٍ بأزماتٍ عاصفةٍ أظهرت هُزالَ مجتمعاتِنا وضعفَها تجاهَ محيطِها الإقليميِّ والعالمِ، وكان أشدُّ التعبيراتِ ما حدثَ ويحدثُ في العراقِ وسوريا واليمنِ وليبيا؛ حيث انقسمَ أهلُ وسكانُ البلدِ إلى شِيَعٍ وفِرَقٍ وحركاتٍ ومنظَّماتٍ متقاتلةٍ، بالرغمِ من انتمائِهم إلى بلدٍ واحدٍ، وأرضٍ واحدةٍ، ويشكلونَ شعبًا واحدًا هو جزءٌ من العالمِ العربيِّ الَّذي تَربِطُه ببعضِه روابطُ اللغةِ والثقافةِ والماضي والمستقبلِ. مفهوم المواطنة نظرة تاريخية

هذا التردِّي المتمادي يرجعُ إلى أسبابٍ متعدِّدةٍ؛ منها السياسيُّ ومنها الاقتصاديُّ ومنها الاجتماعيُّ والثقافيُّ، وليس المجالُ متاحًا للخوضِ في كلِّ العواملِ الَّتي أوصلتنا إلى ما نحنُ عليه، ولكنِّي أَوَدُّ أن أركِّزَ على جانبٍ من الجوانبِ، والَّذي يمكنُ أن تكونَ له الأولويَّةُ في بحثِ أزمتِنا الراهنةِ؛ أعني بذلكَ الجانبَ الثقافيَّ.

فلو قارنَّا حالتنا الثقافيَّةَ والفكريَّةَ اليومَ بما كانت عليه قبلَ مائةِ عامٍ -أو مائةِ عامٍ ونيفٍ- لاستطعنا أن نلاحظَ الفوارقَ؛ كان المتنورونَ من أبناءِ العالمِ العربيِّ يأتونَ إلى مصرَ؛ ليؤسِّسوا الجرائدَ ودُورَ النشرِ، ويُصدِروا المجلاتِ الفكريَّة، ويقيموا المسارحَ والمنتدياتِ، تلك الفترةُ الَّتي عُرفت باسمِ «النهضةِ»، والَّتي عَرفَتْ تبلورَ المفاهيمِ الحديثةِ، وشهدتْ تياراتِ الإصلاحِ الدينيِّ، وتأسيسَ المدارسِ والمعاهدِ

الَّتي خرَّجتِ النُخبَ الَّتي قادتْ بدَورِها حركاتِ التحرُّرِ الوطنيِّ، والثَّوراتِ الدستوريَّةَ والوطنيَّةَ. وكانتِ الدَّعَواتُ إلى التضامنِ الوطنيِّ في سبيلِ التحرُّرِ قد بلغتْ أَوجَها خلالَ -وبعدَ- الحربِ العالميَّة الأولى.

هذا الحِراكُ الاجتماعيُّ والوطنيُّ الَّذي نقلَ مجتمعاتِنا من مراحلَ تقليديَّةٍ، ووضعَها على سكةِ الحداثةِ والانخراطِ في العصرِ الَّذي كانَ يشهدُ ثَوْراتٍ معرفيَّةً وعلميَّةً وتقنيَّةً.

لكن هذا الحِراكُ لم يكنْ إلا نتيجةً لتبلورِ الأفكارِ الجامعةِ، ولولا الجهودُ الَّتي بذلَها متنورونَ وتربويُّونَ وجدوا أنَّ المَهمَّةَ العاجلةَ هي وضعُ العربيَّةِ على طريقِ العالمِ؛ باكتسابِ المفاهيمِ والمضامينِ المعاصرةِ لمفرداتٍ ومصطلحاتٍ عربيَّةٍ شائعةٍ، وفي هذا المجالِ يمكنُ أن نوردَ مثالينِ اثنينِ، أَسهَما في بلورةِ المفاهيمِ والأفكارِ الحديثةِ؛ وهما بالمناسبةِ أزهريان، الأوَّلُ هو الشيخُ حسين المرصفي، والثَّاني هو الشيخُ رفاعة الطهطاوي.

لم تثنِ أوضاعُ مصرَ مَطلعَ ثمانينات القرنِ التاسعَ عشرَ الشيخَ المرصفيَّ عن إملاءِ رسالةٍ في المفاهيمِ هي «رسالةُ الكلمِ الثمانِ» شرَحَ فيها كلماتٍ جاريةً على ألسنةِ الناسِ، ولهجوا بذكرِها؛ كالأمةِ والوطنِ والحكومةِ والعدلِ والسياسةِ والحريَّةِ والتربيَّةِ.

ويقولُ المرصفيُّ: إنَّ المفهومَ العامَّ للوطنِ هو تلك القطعةُ من الأرضِ الَّتي تَعمُرُها الأمَّةُ، وفي شرحِه للمفردةِ يتحدَّثُ عن واجباتِ أبناءِ الوطنِ في بذلِ

الجهدِ والطاقةِ: «فَحَقُّ القطرِ أن يكونَ منظورًا لأهلِه نظرَ الحكمةِ والمعرفةِ؛ حتَّىٰ لا يكونَ فيه قصورٌ عن انتفاعِ الجميعِ به، فلا تسمعُ فيه من جهةِ المعيشةِ شكوىٰ، فإذا سلكَ أهلُ القطرِ -أي الوطنِ- طريقَ المعرفةِ، ورسَّخَ في نفوسِ الكلِّ ضرورةَ احتياجِه إلىٰ حماية وأعمالٍ لا يتمُّ إلا بها؛ أمَّنَهم علىٰ أنفسِهم وأعراضِهم وأموالِهم وكمالِ انتفاعِهم به، وامتناعِ بعضِهم عن عدوانِ بعضٍ».

وحولَ معنىٰ ودَلالةِ رابطةِ المواطنةِ يقولُ: «إنَّ أهلَ اللسانِ الواحدِ قد عرفَ بعضُهم بعضًا، وحطَّتْ بينهم أُلفةُ التعاونِ، وتقاضي الأغراضِ، وانتفاعُ كلٍّ بقوَّةِ صاحبِه دونَ كُلفةٍ مشعورةٍ، وليسَ الحالُ كذلكَ بين أمَّتَينِ اختلفَ لسانُهما، فإنَّ كلَّ أمَّةٍ -أي شعبٍ- تكونُ قد اختصت بعاداتٍ أَلِفَتها، وأحوالٍ عَرَفتها؛ حتىٰ صارتْ تُعدُّ من غرائزِها وخلائِقها».

أما الطهطاويُّ فقد كتبَ قبل حَوالَي عَشرِ سنواتٍ من رسالةِ المرصفيِّ كتابًا معروفًا بعنوانِ «المرشدُ الأمينُ في تعليمِ البناتِ والبنين»، يقولُ فيه بعباراتٍ صريحةٍ: «ثمَّ إنَّ ابنَ الوطنِ المتأصِّل بِه، أو المنتجعَ إليهِ، الَّذي توطَّن به واتخذَه وطنًا، يُنسَبُ إليهِ تارةً إلىٰ اسمِه فيُقالُ وطنيٌّ، ومعنىٰ ذلكَ أنَّه يتمتَّعُ بحقوقِ بلدِه، وأعظمُ هذه الحقوقِ الحريةُ التامَّةُ، في الجمعيَّة التأسيسيَّةِ، ولا يتصفُ الوطنيُّ بوصفِ الحريَّةِ إلا إذا كانَ منقادًا لقانونِ الوطنِ ومعينًا علىٰ إجرائه، فانقيادُه لأصولِ بلدِه يستلزمُ ضمنًا ضمانَ وطنِه له التمتعَ بالحقوقِ المدنيَّةِ، والتمزِّي بالمزايا البلديَّةِ».

ويقولُ: «فصفةُ الوطنيَّةِ لا تستدعي فقط أن يطلبَ الإنسانُ حقوقَه الواجبةَ له على الوطنِ، بل يجبُ أن يؤدِّيَ الحقوقَ الَّتي للوطنِ عليه، فإذا لم يوفِ أحدٌ من أبناء الوطنِ بحقوقِ وطنِه ضاعتْ حقوقُه المدنيَّةُ، الَّتي يستحقُّها من وطنِه».

يربطُ كلٌّ من الطهطاويُّ والمرصفيُّ مفهومَ الوطنِ والمواطنةِ بالمعرفةِ الَّتي تأتي عن طريقِ التربيةِ، والحقُّ أنَّ المدارسَ والمعاهدَ، وتعليمَ البناتِ والبنينَ هو الَّذي أيقظَ أبناءَ تلكَ الحِقبةِ على مَعاني الوطنِ والوطنيَّةِ، ثمَّ هناكَ أهميَّةُ الوعيِ بالمصالحِ المشتركةِ المستندةِ إلى حقوقٍ مدوَّنةٍ تُبيِّنُ العَلاقةَ بين الفردِ ومجتمعِه.

وكانَ لانتشارِ هذه الأفكارِ وتأسيسِ الجمعيَّاتِ على مبادئها، أن أثمرت تجارِبَ حقَّقتِ النهضةَ الوطنيَّةَ، كما شهدناها في عِشرينيَّاتِ القرنِ الماضي، وصَهَرَت أبناءَ الوطنِ الواحدِ في أهدافِ التقدُّمِ والنهضةِ والاستقلالِ.

وكان تدوينُ الدساتيرِ في تلكَ الآونةِ -أي عشرينيَّاتِ القرنِ العشرينَ- في غيرِ بلدٍ عربيٍّ، قد حدَّدَ اختصاصَ الحكومةِ، واختصاصَ الهيئاتِ، كما بيَّنَ واجباتِ وحقوقَ المواطنِ.

وإذ نرجعُ إلى تلكَ الحِقبةِ من تاريخِنا الحديثِ، فلِكَي تظهرَ أنَّ الابتعادَ عن تلكَ الأفكارِ والمفاهيمِ والاستهانةَ بالدساتيرِ، وتغليبَ المصالحِ الفئويَّةِ والجهويَّةِ والحزبيَّةِ على رابطةِ المواطنةِ الجامعةِ والحاضنةِ لكلِّ أبناءِ الوطنِ دونَ تمييزٍ -قد أدَّى إلى ضعفِ رابطةِ المواطنةِ.

من هنا، يبدو لنا اليومَ أن لا مفرَّ من استعادةِ أفكارِ رجالِ النهضةِ والإصلاحِ في اللحظةِ الَّتي نتطلَّعُ فيها إلى بناءِ المواطنةِ، تبعًا لِما اكتسبناهُ من تَجارِبَ ومعارفَ، آخذينَ بالاعتبارِ النقاطَ التَّاليةَ:

أولًا: إنَّ الرابطةَ الوطنيَّةَ ليست رابطةً بديهيَّةً، ولكنَّها رابطةٌ تُبنى بالفكرِ والمعرفةِ والتَّعليمِ، إذا نظرنا إلى أحوالِ التَّعليمِ في بلدانِنا العربيَّةِ، والتَّدهورِ الَّذي أصابه لَعَرَفنا أحدَ أسبابِ التَّدهورِ الَّذي أصابَ رابطةَ المواطنةِ.

فالمدرسةُ الرسميَّةُ النظاميَّةُ الموحَّدةُ المنهاجِ هي أساسُ نهوضِ الدولِ المتقدِّمةِ، وإذا أردنا أن نُجابِهَ التطرُّفَ فلا بدَّ من النهوضِ بالتعليمِ وتحديثِ المناهجِ والمضامينَ.

ثانيًا: إنَّ نموَّ الولاءاتِ الجزئيَّةِ من عشائريَّةٍ وقَبَليَّةٍ وجهويَّةٍ تشدُّ أبناءَ الوطنِ الواحدِ إلى ولاءاتٍ غيرِ وطنيَّةٍ أو ولاءاتٍ عابرةٍ للأوطانِ، والَّتي تَغرِزُ في أذهانِ الناشئةِ أوهامًا قاتلةً، وهنا أيضًا يَلزَمُنا لتجاوزِ الروابطِ الأوليَّةِ إعادةُ الاعتبارِ لكلِّ الأفكارِ الجامعةِ، والاستعانةُ بوسائطِ الثقافةِ والفنونِ؛ لتصلَ إلى جميعِ أبناءِ الوطنِ.

ثالثًا: لا يُمكِنُ أن نبنيَ المواطنةَ إلا بإعادةِ الاعتبارِ للفردِ ككِيانٍ حقوقيٍّ إنسانيٍّ، والمساواةِ التَّامَّةِ بينَ كلِّ أبناءِ الوطنِ في الحقوقِ والواجباتِ، دونَ أيِّ اعتبارٍ آخرَ غيرِ الانتماءِ إلى الوطنِ الواحدِ.

رابعًا: إنَّ تطوُّرَ المجتمعاتِ والأفكارِ السياسيَّةِ قد طابقَ ما بينَ الوطنِ والدولةِ، والدولةُ تكونُ -تبعًا لذلكَ- الضامنةَ للحقوقِ والواجباتِ ومراعاةِ المساواةِ بينَ كلِّ أفرادِ الوطنِ.

خامسًا: لا مواطنةَ دون تكافؤِ الفُرَصِ؛ فحقُّ كلِّ أبناءِ الوطنِ في العلمِ والعملِ دونَ تمييزٍ، أو أيِّ اعتبارٍ آخَرَ.

إنَّ طريقَنا للخروجِ من أزَماتِنا الراهنةِ طويلةٌ وشاقَّةٌ، ولكنَّ إعادةَ الاعتبارِ للأسسِ الَّتي تقومُ عليها المواطنةُ هي بندٌ أوَّلُ في برنامجِ النهوضِ.